

## وثائق فساد مالي وإداري بوزارة الاعلام (سري للغاية)

سيارته وإيجار سكن ، وكذا صرف مبالغ مالية كثريات للمكتب . وتخلص الوثائق الى عدم قانونية استمارة ووثائق قيد محاسبي بتسوية مبلغ «2,0000» اثنين مليون وعشرين ألف ريال شكلاً ومضموناً واحتوائها على مخالفات جسيمة ، وضرورة فتح تحقيق مع المسؤولين عن اتفاق هذه المبالغ المالية خلافاً للقانون.

تحت عنوان (سري للغاية) حصلت صحيفة (المؤتمرنات) الالكترونية على وثائق محاسبية حديثة بمخالفات مالية وإدارية في واحدة من مؤسسات الدولة . يظهر في مضامين الوثائق صرف مسنول حكومي في وزارة الاعلام ( المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون ) بمبالغ مالية باهظة مقابل إيجار

7

الميثاق



أيها الصحفيون الشرفاء

## اسقطوا قبج الإعلام الرسمي

ببساطة جداً.. هل الاعلام الرسمي الذي يمول بالمليارات من المال العام ويقطع من لقمة عيش الشعب ضرورة عندما يتحول الى مسعر حرب ومشعل فتنة بين ابناء الوطن اختصاراً أنه الآن يقوم بدور «ابليس».

فضائح الاعلام الرسمي ودوره القذر بعد أن اختطفه الاخوان الإرهابيون لا تحصى، ويجب أن يتوقف عن التحريض والتأجيج والدفاع عن اللصوص والقتلة والمفسدين الذين استباحوا كل شيء جميل في الوطن.

في حيادية  
الإعلام  
الرسمي

عبدالله الدهمشي

يفيض الخطاب الحزبي في اليمن بالادبيات المطالبة بحياة الاعلام الرسمي وتجريم وتحرير استخدامه جزئياً أو كلياً لصالح القابض على ولاية السلطة سواء كان فرداً أم حزباً حاكماً، لكن هذا الفيض الخطابى لم يترجم إلى قواعد ناظمة ومنظمة لحياة الاعلام عامة والإعلام الرسمي تحديداً، بدأ من ارتباطه الوظيفي بالحكومة، وانتهاجاً بالاستراتيجية الوطنية العليا للإعلام.

المطالبة بإلغاء وزارة الإعلام ليس كافياً ولا ضامناً لحيادته، لأن البديل المؤسسي للوزارة - وإن كان مجلساً وطنياً أعلى للإعلام - سيؤدي وظيفة ودور الوزارة ما لم تؤسس العملية على استراتيجيات وطنية تعيد صياغة الرسالة الإعلامية على أسس ومعايير علمية ملتزمة بالقواعد المهنية والضوابط الأخلاقية ومحكومة بالشفافية والمصلحة الوطنية العليا بعيداً عن الإسرافات المحمولة على الإسراف في التطويل أو التجريح.

تحديد الإعلام يبدأ من إعادة النظر في ملكية وسائل الإعلام، وخصوصاً الملكية الحكومية لهذه الوسائل، وهنا وقيل الانجراف إلى مفاسد تيار الخصخصة نقول: إن تحرير وسائل الإعلام الرسمي من هيمنة سلطة الحكم والتبعية لها، متاح في تحويل هذه الوسائل إلى شركات مساهمة للعاملين فيها ثم جموع المواطنين بعيداً عن هيمنة القطاع الخاص ورجال المال والأعمال الذين بمقدورهم إنشاء وسائل الإعلام الخاصة بهم.

تعددية وسائل الإعلام في أحد عناصر تحييدها من خلال المنافسة التي تدفع كل وسيلة إلى جذب الجمهور الواسع لمتابعها بغية التأثير على قناعاته ومواقفه من خلال مضمون رسالتها إليه، ولذلك فإن الإعلام الرسمي - وهو إعلام ممول من الشعب وقائم باسمه - ينبغي أن يظل قائماً على أساس الملكية العامة كي لا تنتفي التعددية الإعلامية بواقع الأحادية التي تتيح احتكار الإعلام للأثرياء والرأسماليين.

ومما يعزز حيادية الإعلام عامة والإعلام الرسمي خاصة أمران هما: الأول ضمانات حرية التعبير وحق الحصول على المعلومات، والثاني ضمانات حقوق المهنة المادية والمعنوية للعاملين في حقل الإعلام؛ وذلك يعني الأجور والمكافآت وعملية التأهيل والتدريب ومراعاة خصوصية المهنة وما تتطلبه من نزول ميداني وعمل مستمر ومتابعة شاملة للواقع والإعلام في نفس الوقت.

عموماً، يبقى الحياد الإعلامي نسبياً، لكنه مطلوب وممكن، باعتباره جزءاً من سلطة الحكم وكونه سلطة أخرى؛ لهذا ينبغي أن يتصدّر الإعلام وحيادته أولويات الاهتمام الوطني في المرحلة المقبلة.

كتب اليدومي كلمة الثورة باسم الرئيس ونشر مقالاً اليوم التالي لللملة الفضيحة

لن يدافع عن حقوق الشعب من لم يستطيعوا الدفاع عن قداسة الكلمة ولقمة عيش أولادهم

انتخاب رؤساء التحرير أصبح ضرورة ملحة للتخلص من المندسين على المهنة

فرسانه الشجعان المتصدون للفاسدين والقتلة... والعابثين بأمن البلاد واستقرارها.

كفى صمتاً.. لقد سلبوكم حقوقكم ومناصبكم.. ومسئولياتكم القيادية.. وقيلتم أن تكونوا كراعيا صامتين.. فكان لابد أن يسلبوكم لقمة عيش أولادكم.. ولم يكتفوا عند هذا بل هاهم يريدون أن يحولوكم الى مجرد دمي في هذه المنابر الوطنية.. أقصوكم من صناعة الخطاب الوطني الحرص على الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي.. للأسف لقد تركتم الساحة لمثيري الفتن ومشعلي العداوة والبغضاء بين أبناء الشعب الواحد..

> إن مهمة العاملين في الاعلام الرسمي يجب أن تتحول الى مهمة قتالية يضطلع بها الجميع لتحرير الاعلام من العبودية والتبعية الحزبية والاستبداد الإداري والفساد المالي.

أما المهمة العاجلة والملحة فيجب على كل الصحفيين والاعلاميين والطابعين والفنيين في المؤسسات الاعلامية، أن ينتقلوا في مهامهم النضالية الى مرحلة انتخاب رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة وأعضاء هيئة التحرير، ولا يتنازلوا عن هذا الحق أبداً.

واضح أن هناك توجهاً انتقامياً من الصحفيين والاعلاميين ولن يتوقف بالتجوع والترهيب والاذلال بالمنصب بل قد يكون القادم إشبع بتدمير هذه المؤسسات الوطنية.. ولابد أن يدافعوا عن عظمة رسالتهم الوطنية وشرف وقداسة الكلمة والحرف وقيم الشعب اليمني وثوابت الوطن.. لا تراهنا على الأحزاب أبداً.. فأنتم حملة مشاعل التنوير للحاضر والمستقبل.. إذا تحركتم فهم من سيلهثون وراءكم عندما تكونون في المقدمة وأصحاب مشروع وطني أكبر من كل الأحزاب حينها هم من سيطلبون ودكم..

وهذا مرهون تحققة بمواقف شجاعة.. أما العمل حقاً في بلاط الجلالة أو مع عصابة الجماعة..



إذا لم يلتزم الإعلام الرسمي برسائلته الوطنية فهو عدونا الأول

إن رسالة الإعلام الرسمي قد انحرفت ولن يعيد لها التوازن إلا أصحاب الأعلام الوطنية الشريفة.. وأن يتوقفوا عن الشكوى والبكاء والاستجداء للحصول على الفتات.. لقد سرق الوطن.. سُرقت دماء أبرياء.. لا تنتظروا الأحزاب.. لا تنتظروا عطف هذا أو شفقة ذلك.. أنتم صناع الرأي العام.. أنتم وحدكم من تدافعون عن حقوق المظلومين والمضطهدين.. ومن تصدون للصوص والفاستدين.. لا تخنعوا.. لا ترفعوا الرايات البيضاء.. أمام اللصوص.. فأنتم أمل الشعب.. أنتم

الثورة يوم 11 فبراير المشنوم.. طلعت مزورة وان من كتبها هو اليدومي.. ونجد في اليوم التالي ولحفظ ماء الوجه يتم نشر مقال أصلي «أبو فاس» لليدومي غير مزور طبعاً.. إن كان ما حدث حقاً... فهذا يؤكد فضاعة مؤامرة الاخوان على وسائل الاعلام الرسمي ليس في اقصاء ونهب وتدمير المؤسسات الاعلامية الرسمية وإنما تحويلها الى وكرا للمؤامرات فأني عاقل ووطني لا يمكنه أن ينشر مقالاً لرئيس الجمهورية كما حدث!!!

## باكستان أكثر الدول خطراً على الصحفيين

حدود» إلى «الإرادة السينة» للسلطات في حالة المسؤولين عن هذه الأعمال إلى القضاء في هذا البلد الذي يحتل المرتبة 158 من أصل 180 في مجال "حرية الصحافة". وقالت المنظمة: إن «الحكومة يبدو أنها عاجزة عن مواجهة المجموعات المسلحة، طالبان وجهاديون وكذلك الجهاز العسكري الذي يطلق عليه العديد من المراقبين الدوليين اسم "دولة داخل الدولة".



10 والفلبينيين 8، كما قالت المنظمة التي تتخذ من باريس مقراً، وتشير منظمة «مراسلون بلا

أعلنت منظمة «مراسلون بلا حدود» في تقريرها السنوي حول حرية الصحافة الاربعة، أن باكستان تبقى إحدى أكثر الدول خطراً على الصحفيين، مبدية قلقها خصوصاً حيال الوضع في منطقة بلوشستان.

وقتل سبعة صحفيين أثناء ممارسة عملهم في 2013م في باكستان، إحدى أكثر الدول التي يقتل فيها صحفيون، بعد سوريا 10 والعراق



محمد الفلاح

الفضائيات اليمنية اكتفت بأخبار عاجلة عن انفجارات ومحاولات اقتحام مبنى السجن المركزي بصنعاء، وذهبت لتوظيف الحدت سياسياً قبل ان تنبئ طبيعة وتطورات الحدت ولكن من مكاتبها وبأشهرتها الاخبارية فقط! لم تكلف احداً هذه الفضائيات نفسها النزول الى موقع الحدت ومتابعة تطوراتته ميدانياً كما يعمل رجال الصحافة في كل أنحاء العالم بما فيها السعودية نفسها.

أمانة لا تقولوا لي بانها قد منعت من قبل الامن عن الوصول الى مكان الحدت هذا ليس عذراً ويمكن لمان تتبع الحدت ميدانياً من مكان قريب من الطوق الأمني هذا ان وجد هذا الطوق ثم ان احداً منها لم تقل بانها قد منعت من التغطية المباشرة للحدت حتى نغذرها مقدماً.

الصراعات المناطقية والطائفية والصراع على الهوية والانتماء، الجغرافي والسكاني والصراع على السلطة والثروة على خلفية التقسيم والإقليم والفيدرالية والدولة الاتحادية..



عبد الفتاح البتول

ما يحدث اليوم من تقسيم وتفكيك والاتجاه نحو الإقليم لا يحل أي مشكلة ولا يعالج أي قضية بقدر ما يؤدي إلى خلق مشكلات جديدة وأزمات مركبة، قد يؤدي - لا سمح الله- إلى انهيار ما تبقى من الدولة اليمنية والدخول في مرحلة من

الجميع ، وكان هذا الحال كليل بإعادة الثقة الى مكونات المجتمع وفيما بينها ، ومن ثم انتهاء حالة عدم الاستقرار التي يعيشها البلد .

هجوم الخميس الدامي جاء بحسب بعض الروايات بعد ان تمكنت إدارة السجن من إعادة ثلاثة من السجناء المضربين عن الطعام إلى السجن من المستشفى حيث تلقوا رعاية صحية من آثار الإضراب عن الطعام.



عبد الوهاب الشرفي

لم يكن التحول الى النظام الاتحادي في البلد هو الخيار الأمثل ولكنه كان الخيار المتاح ، فالخيار الأمثل هو تحرير الدولة من "خطف قوى النفوذ وينا دولة قادرة على تحقيق امرين الاول هو إيجاد المعالجات المنهية للأوضاع الخاطئة التي وجدت في البلد نتيجة تصرف قوى النفوذ تصرفات عصابية باسم الدولة ، والثاني هو تأهلها لإدارة البلد بطريقة تضمن تحقيق المصلحة العامة كما هو مفترض بها كدولة

الفضيحة التي حملتها الصفحة الاولى من صحيفة «الثورة» مؤخراً ، أعادت التأكيد على انحطاط مستوى بعض العناصر والوسائط المنتمية لمهنة الصحافة في هذه البلاد .. حتى تكاد تعتقد أن مجموعة من القوادين باتوا متنفذين على الشأن المهني في بعض الصحف .. أو أن قيادة السياسة والاعلام في هذا البلد باتت تستحسن تولية الشأن الاعلامي لحفنة من عديمي الموهبة والكفاءة والأخلاق لفرص في نفس يعقوب ..

وانما الأزم الأخلاق ما بقيت فإن همو ذهبت أخلاقهم ذهبوا .



حسن عبدالوارث